

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الصناعة



الوزير

اتحاد غرف التجارة والصناعة

والزراعة في لبنان

ارد بتاريخ: ٢٠٢٠ خبرات ١٠

COV

قرار رقم ٨٦٧٧/ت

الغاء القرار رقم ٨٣٧٧/ت تاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ بشأن  
وجوب استخدام مراقب متخصص في السلامة الغذائية في كل  
مصنع منتج للمواد الغذائية ومسالخ المواشي والدواجن

إن وزير الصناعة،

بناءً على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢٠٢٠/١٢١ (تشكيل الحكومة)،

بناءً على القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢ (إحداث وزارة الصناعة)،

بناءً على المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملوكها)،

بناءً على المرسوم رقم ٥٢٤٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ (تصنيف المؤسسات الصناعية)،

بناءً على المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ (تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص

بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها)،

بناءً على المرسوم رقم ٩٧٦٥ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١١ (الرقابة والتداريب والعقوبات المتعلقة  
بالمؤسسات الصناعية)،

بناءً على القرار رقم ١/١ تاريخ ٢٠١٥/١٥ (الشروط الواجب مراعاتها في المصانع الغذائية)،

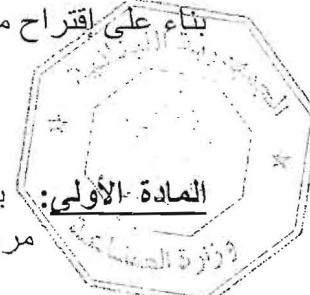
بناءً على القرار رقم ٧٠٦٠/ت تاريخ ٢٠١٨/٥/٩ (الأسس التي يجب أن تقوم عليها المسالخ  
القائمة)،

وإنطلاقاً من المسؤولية الوطنية وحفاظاً على الصحة العامة والسلامة الغذائية ودرءاً للأخطار  
والأمراض المختلفة التي يمكن أن تؤثر على كافة المستويات الصحية والجسدية،

بناءً على اقتراح مدير عام وزارة الصناعة،

يقرر ما يأتي:

**المادة الأولى:** يلغى القرار رقم ٨٣٧٧/ت تاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ المتعلق بوجوب استخدام  
مراقب متخصص في السلامة الغذائية، ويستعاض عنه بهذا القرار،



**المادة الثانية:** على كل مصنع عامل في لبنان منتج للمواد الغذائية على أنواعها وعلى كل مسلح  
مواشي أو دواجن استخدام مراقب متخصص في السلامة الغذائية للإشراف  
المباشر والدائم على عمليات الإنتاج داخل المصنع ومحيط العمل فيه وأساليب  
الإنتاج ونوعية المنتجات وذلك بدءاً من دخول المواد الأولية إلى حرم المصنع  
وصولاً إلى خروج المنتجات منه.

**المادة الثالثة:** تتضمن مهام مراقب السلامة الغذائية في المطعم من ضمنها المادة الأولى أعلاه  
وضع الشروط الفنية والتعليمات الواجب إتباعها من قبل جميع العاملين في



المصنع ومراقبة الفحوصات والإختبارات ومسار المواد الأولية من تاريخ دخولها حرم المصنع والتصنيع وأساليبه ومحیطه والطرق المستخدمة للإنتاج من ناحية سلامة الإجراءات والعمليات والمواد وصولاً إلى المنتجات النهائية بما يضمن سلامتها وخلوها من المخاطر على الصحة العامة والسلامة العامة. وعلى المراقب أيضاً أن يشرف على عمليات التخلص من النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن عمليات التصنيع لضمان عدم خطرها وضررها.

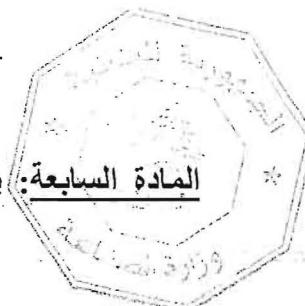
**المادة الرابعة:** يلتزم المراقب في عمله الموصفات الوطنية وأو الأجنبية لضمان الجودة والسلامة بالتنسيق والتعاون مع المختبرات العاملة داخل المصنع أو المعنية بالفحوصات خارجه.

**المادة الخامسة:** يحتفظ المراقب لفترة تساوي مرة ونصف مدة صلاحية المنتج على الأقل بسجلات خاصة لكل عملية إنتاج تحصل داخل المصنع من تاريخ دخول المواد الأولية حتى إنتهاء عملية الإنتاج، بما في ذلك الفحوصات المخبرية ونتائجها والملحوظات والتعليمات المعطاة وعمليات التصحيح أو الأخطاء وكل ما يتعلق بعمليات الإنتاج بما يضمن تتبعاً سليماً وواقياً لكل عملية إنتاج منفذة.

**المادة السادسة:** على مراقبى السلامة الغذائية في المصانع أن يكونوا حائزين على شهادة:

- الهندسة في التصنيع الغذائي.
- الإجازة في العلوم المخبرية أو التغذية أو الكيمياء الحياتية أو الكيمياء أو علوم الحياة والأرض.
- TS مراقبة صحية مع خبرة ٣ سنوات في الإختصاص من معهد رسمي أو معترف به رسمياً.

يتوجب على مراقبى السلامة الغذائية في المصانع التعاون البناء والإيجابي الكامل مع مهندسي وزارة الصناعة ومرأبقيها إن أثناء الكشوفات أو بالإتصال والتواصل وطلب المعلومات وتوجيه التعليمات والتبيهات بما يضمن المصلحة العامة ومصالح المصالح والإنتاج الأفضل بسلامة غذاء كاملة.



**المادة الثامنة:** يعتبر استخدام مراقبى السلامة الغذائية من الشروط الأساسية للإستفادة من خدمات وزارة الصناعة كالترخيص والشهادات الصناعية والإفادات المختلفة وإجازات الإستيراد والتصدير وتصديق شهادات المنشأ والفوائير ودراسات القيمة المضافة كما الحماية والدعم والمعلومات وحل المشاكل وخلاف ذلك من خدمات ومعاملات لدى الوزارة.

**المادة التاسعة:** تستثنى مصانع إنتاج المواد الغذائية الصغيرة التي تحدد معاييرها بقرار يصدر عن وزارة الصناعة، من موجب استخدام مراقبى سلامة غذائية، على أن يتم إستبدال الإستخدام بالتعاقد مع مختصين توفر فيهم المؤهلات المحددة في المادة الخامسة من هذا القرار أو إستخدام أو التعاقد مع مراقبين صحبيين يحملون شهادة TS من معاهد رسمية وأو معترف بها رسمياً مع خبرة ٣ سنوات في الإختصاص ويتحملون ذات المسؤولية الملقاة على عاتق مراقبى السلامة الغذائية ويقومون بذات المهام وعليهم ذات الموجبات.



**المادة العاشرة:** كل مصنع غذائي يخالف أحكام هذا القرار يتعرض للعقوبات والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ (تحديد أصول وإجراءات وشرط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها) والمرسوم رقم ٩٧٦٥ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١١ (الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية).

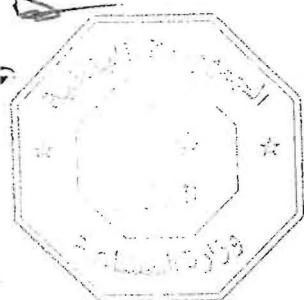
**المادة الحادية عشرة:** يتم إبلاغ وزارة الصناعة باسم الشخص المتخصص ل القيام بتلك المهام في كل مصنع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

**المادة الثانية عشرة:** تلتزم المصانع والمسالخ المعنية بهذا القرار بأحكام القرارات رقم ١/١ تاريخ ٢٠١٥/١٥ (الشروط الواجب مراعاتها في المصانع الغذائية) ورقم ٧٠٦٠ ت تاريخ ٢٠١٨/٥/٩ (الأسس التي يجب أن تقوم عليها المسالخ القائمة)،

**المادة الثالثة عشرة:** ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

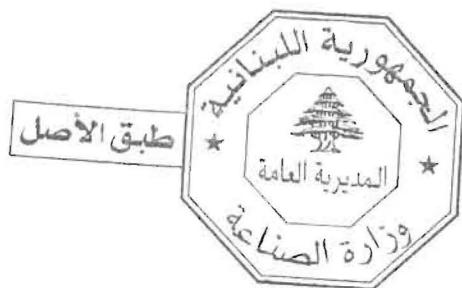
٢٠٢٠ أيار ٥

وزير الصناعة  
عماد حب الله



**بلغ إلى:**

- رئاسة مجلس الوزراء - الجريدة الرسمية
- وزارة الداخلية والبلديات:
- المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
- المحافظات
- وزارة الصحة العامة
- وزارة البيئة
- وزارة الإقتصاد والتجارة
- وزارة الزراعة
- نقابة المهندسين في بيروت والشمال
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
- نقابة أصحاب الصناعات الغذائية
- لجان التراخيص الصناعية
- مصالح المديرية العامة للصناعة المركزية
- ومصالح الصناعة الإقليمية.



قرار رقم ٧٣٧/ر

إن وزير الصناعة،

بناءً على المرسوم رقم ٤٣٤٠ تاريخ ١٩/٣/٣١ (تشكيل الحكومة)،

بناءً على القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ٢/٦/١٩٩٧ (احداث وزارة الصناعة)،

بناءً على المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ٨/١٠/١٩٩٨ (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملوكها)،

بناءً على المرسوم رقم ٥٢٤٢ تاريخ ٥/٤/٢٠٠١ (تصنيف المؤسسات الصناعية)،

بناءً على المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢/٦/٢٠٠٢ (تحديد أصول وإجراءات وشروط

الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها)،

بناءً على المرسوم رقم ٩٧٦٥ تاريخ ١١/٣/٢٠٠٣ (الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة

بالمؤسسات الصناعية)

وإطلاقاً من المسؤولية الوطنية وحفاظاً على الصحة العامة والسلامة الغذائية ودرءاً للأخطار

والأمراض المختلفة التي يمكن أن تؤثر على كافة المستويات الصحية والجسدية،

بناءً على اقتراح مدير عام وزارة الصناعة،

يقرر ما ياتي:

**المادة الأولى:** على كل مصنع عامل في لبنان منتج للمواد الغذائية على أنواعها استخدام مراقب متخصص في السلامة الغذائية للإشراف المباشر والدائم على عمليات الإنتاج داخل المصنع ومحيط العمل فيه وأساليب الإنتاج ونوعية المنتجات وذلك بدءاً من دخول المواد الأولية إلى حرم المصنع وصولاً إلى خروج المنتجات منه.

**المادة الثانية:** تتضمن مهام مراقب السلامة الغذائية في المصنع موضوع المادة الأولى أعلاه ووضع الشروط الفنية والتعليمات الواجب اتباعها من قبل جميع العاملين في المصنع ومراقبة الفحوصات والإختبارات ومسار المواد الأولية من تاريخ دخولها حرم المصنع والتصنيع وأساليبه ومحطيه والطرق المستخدمة للإنتاج من ناحية سلامة الإجراءات والعمليات والمواد وصولاً إلى المنتجات النهائية بما يضمن سلامتها وخلوها من المخاطر على الصحة العامة والسلامة العامة. وعلى المراقب أيضاً أن يشرف على عمليات التخلص من النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن عمليات التصنيع لضمان عدم خطرها وضررها.



**المادة الثالثة:** يلتزم المراقب في عمله المواصفات الوطنية وأو الأجنبية لضمان الجودة والسلامة بالتنسيق والتتعاون مع المختبرات العاملة داخل المصنع أو المعنية بالفحوصات خارجه.

**المادة الرابعة:** يحتفظ المراقب لفترة تساوي مرة ونصف مدة صلاحية المنتج على الأقل بسجلات خاصة لكل عملية إنتاج تحصل داخل المصنع من تاريخ دخول المواد الأولية حتى إنتهاء عملية الإنتاج، بما في ذلك الفحوصات المخبرية ونتائجها والملحوظات والتعليمات المعطاة وعمليات التصحيح أو الأخطاء وكل ما يتعلق بعمليات الإنتاج بما يضمن تتبعاً سلبياً وواقياً لكل عملية إنتاج منفذة.

**المادة الخامسة:** على مراقبى السلامة الغذائية في المصانع أن يكونوا حائزين على هندسة تصنيع غذائى، مراقب صحي متخصص ومجاز أو ما يعادله.

**المادة السادسة:** يتوجب على مراقبى السلامة الغذائية في المصانع التعاون البناء والإيجابي الكامل مع مهندسي وزارة الصناعة ومراقبيها إن أثناء الكشوفات أو بالاتصال والتواصل وطلب المعلومات وتوجيه التعليمات والتبيهات بما يضمن المصلحة العامة ومصالح المصالح والإنتاج الأفضل بسلامة غذاء كاملة.

**المادة السابعة:** يعتبر استخدام مراقبى السلامة الغذائية من الشروط الأساسية للإسفلادة من خدمات وزارة الصناعة كالترخيص والشهادات الصناعية والإفادات المختلفة وإجازات الإستيراد والتصدير وتصديق شهادات المشاكل والفوائير ودراسات القيمة المضافة كما الحماية والدعم والمعلومات وحل المشاكل وخلاف ذلك من خدمات ومعاملات لدى الوزارة.

يشترط مصنع إنتاج المواد الغذائية الصغيرة التي تحدى معاييرها بقرار يصدر عن وزارة الصناعة، من موجب استخدام مراقبين سلامة غذائية، على أن يتم استبدال الاستخدام بالتعاقد مع مختصين توفر فيهم المؤهلات المحددة في المادة الخامسة من هذا القرار أو استخدام أو التعاقد مع مراقبى تغذية يحملون شهادة من معاهد رسمية وأو معترف بها رسمياً، ويتحملون ذات المسؤولية الملقاة على عائق مراقبى السلامة الغذائية ويقومون بذات المهام وعليهم ذات الموجبات.

**المادة التاسعة:** كل مصنع غذائى يخالف أحكام هذا القرار يتعرض للعقوبات والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ (تحديد أصول وإجراءات وشرط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها) والمرسوم رقم ٩٧٦٥ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١١ (الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية).

**المادة العاشرة:** يتم إبلاغ وزارة الصناعة باسم الشخص المتخصص للقيام بذلك المهام في كل مصنع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

**المادة الحادية عشرة:** يبلغ هذا القرار من يلزم.

٢٠١٩ تبرأواز، في ٧

وزير الصناعة

وائل أبو قاعور



**يبلغ إلى:**

- وزارة الداخلية والبلديات
- المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
- المحافظات
- وزارة الصحة العامة
- وزارة البيئة
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة الزراعة
- نقابة المهندسين في بيروت والشمال
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
- نقابة أصحاب الصناعات الغذائية
- لجان التراخيص الصناعية
- مصلح المديرية العامة للصناعة
- ومصالح الصناعة الإقليمية
- الجريدة الرسمية